استمارة مشروع بحثي – F1

جامعة السلطان قابوس
عمادة البحث العلمي
دائرة البحث العلمي

تاريخ تقديم المشروع:		
الباحث الرئيس		
الاسم (ثلاثي): سعيد الحسين عبدلي	**الرقم الوظيفي: 14026**	**s.abdelli@squ.edu.om**
القسم/ المركز: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي	**الرتبة الأكاديمية: أستاذ مساعد**	**الهاتف:71715019**
الباحث الرئيس المناوب		
الاسم: أمجد بن حسن الحاج		**amjadalhaj@squ.edu.om**
القسم/ المركز: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي	**الرتبة الأكاديمية: أستاذ مساعد**	**الهاتف:98860007**
(الباحثون المشاركون – إن وجد)		
الاسم: عالية السعدي	**الاسم:**	
القسم/الجهة: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي	**القسم/الجهة:**	
الاسم:	**الاسم:**	
القسم/الجهة: الفلسفة	**القسم/الجهة:**	
المنحة المالية المطلوبة (ر.ع)		
العام الأول: 3150	**العام الثاني: 3850**	
المدة الزمنية المقدرة لتنفيذ المشروع:		
سنتين		
عنوان البحث		
التحولات البنيوية والمعيارية في المجتمع العُماني وأثرها على تصورات الشباب في الحصول على عمل		
مجال البحث		
الشباب العماني، العمل ، التحولات البنيوية والمعيارية ، المجتمع العماني		
الجهات المتوقع استفادتها من نتائج البحث:		
وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، وزارة التراث والسياحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. وزارة الثقافة والرياضة والشباب		
ملخص عن المشروع البحثي		

شهدت المجتمع العُماني عملية تغير اجتماعي مست كل مكوناته البنيوية والوظيفية والمعيارية، فهو مجتمع شديد التغير، يقبل على تحولات عميقة، إنه نتاج عملية فتية في التنمية مقارنة بمثيلاتها من التجارب العربية. ذلك أن المسار التنموي العُماني انطلق في 1970 مع الرائد الإصلاحي قابوس بن سعيد رحمه الله. فمنذ هذا التاريخ والمجتمع العماني يشهد عملية تحول مستمرة مست مختلف مكوناته، ويؤكد جلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه على الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها أحد العناصر المهمة في عملية التنمية الشاملة. وهنا نرى أن إشراك الشباب العماني في خطط عمان 2040 يعمل على تعزيز دورهم واستثمار قدراتهم وتشجيعهم، ويشعرون أن الخطط الموضوعة هي منهم وإليهم مما يجعلهم مبادرين متحفزين، باذلين أقصى ما لديهم. وهذا الأمر الذي

يدعو إلى التساؤل مبدئيا عن طبيعة هذه التغيرات، الآثار المترتبة عنها، المجالات التي شملها التغير، الأصالة والحداثة، والفاعلون، وسؤال التنمية..

وهنا يكمن دور العلوم الاجتماعية في قراءة المجتمع والبحث في مكوناته المادية والروحية والفكرية والمؤسساتية أي وفق ثنائية المعياري والبنيوي، فمثل هذا الأمر سيساعدنا على رسم صورة واضحة حول المجتمع العُماني بعد ستة عقود من النهضة. ذلك أن عملية التنمية تستوجب جملة من القيم والمعايير مثل الانضباط والمهارة وتكبير العمل وروح الابتكار والصدق والإخلاص والأمانة والتسامح والانفتاح وتقبل الاختلاف والتعاون وغيرها من المعايير الأخرى التي سنكشف عنها في متن البحث الميداني. أما الجانب البنيوي الذي ستهتم به الدراسة فيتجلى في القبيلة والعشيرة والأسرة والدولة ومؤسساتها والقوانين والتشريعات والاعلام والمصانع والمساجد وكل ما هو واقع مؤسسي تقليديا كان أم عصريا. فمثل هذا الاهتمام البحثي، يجد مبررات طرحه في قراءة المسار التنموي العُماني. وذلك بالبحث في المثبطات والدعائم التي تحيط به.

وعليه فإنه أمكن حصر هذه المعطيات وغيرها في سؤال مركزي: ما هو أثر التحولات المعيارية والبنيوية في المجتمع العُماني على عملية التنمية منذ مرحلة النهضة وإلى غاية اليوم؟ وذلك من خلال التركيز على مشاغل الشباب في الحصول على عمل. ومثل هذا الأمر سيقتضي منا دراسة ميدانية نعتمد فيها بالأساس على المنهج الكمي وتوزيع استمارة على العينة المختارة من الطلبة على أبواب التخرج أو أولئك الذين أنهو دراستهم. على أن نعاضد ذلك بقراءة المحتوى لمجمل الوثائق التي تتصل بالموضوع واجراء مقابلات بؤرية. ويفترض أن تخرج الدراسة بجملة من التوصيات تتصل بتوجيه السياسات التشغيلية والحوافر التي يمكن اعتمادها من أجل دفع الشباب إلى تغيير تصوراتهم لبعض المهن التي يفترض أن تكون ضمانة لمستقبلهم وتحقيق حراكهم الاجتماعي.

هل يحتاج البحث إلى موافقة لجنة ضوابط المعايير المهنية والأخلاقية بالجامعة؟ (إن وجد الرجاء تحديد الخيار المناسب)

- **أ. لجنة أخلاقيات البحث العلمي للأبحاث الحيوانية** ☐
- **ب. لجنة أخلاقيات البحث العلمي للأبحاث الطبية/ الصحية** ☐
- **ت. لجنة أخلاقيات البحث العلمي للأبحاث الاجتماعية** ☐

تفاصيل مشروع البحث

يجب أن يتضمن المخطط البحثي المقترح المحاور التالية:

- **المقدمة**

تختص الدراسات السوسيولوجية التي تهتم بدراسة التنمية في جانب كبير منها بالتركيز على عملية التغيرات الحاصلة في المجتمع والوقوف عند جملة المتغيرات التي تعد مدخلا مهما لفهم عملية النهضة والتقدم. فهذه العوامل يمكن أن تكون دعامة للتنمية أو معوقا لها. وما يسترعي الانتباه في هذا السياق أن المجتمع العماني يتميز بجملة من الخاصيات الجوهرية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في قراءته سوسيولوجيا، سعيا لفهمه ومعرفة مساراته التنموية وما يحيط بها من تحديات. فمثل هذه القراءة التي نعتزم القيام بها ولئن كانت ذات منحى سوسيولوجي إلا أنها من الأهمية بمكان في رسم المشاريع التنموية، لأنها ستعطي رؤية واضحة للجهات الرسمية في الدولة التي تتعامل مباشرة مع تصورات الشباب العماني نحو العمل الباحث عن عمل. هذا ونعتبر استنادا لما توصل له علماء الاجتماع من أمثال ماكس فيبر في ألمانيا

وبيير بورديو في فرنسا (فيبر، ماكس، 1905) وأهم مكوناته البنيوية والمعيارية والثقافية واهتمامات الفاعلون.

بناء عليه فإن أهم الخاصيات التي يتميز بها المجتمع العماني- والتي ولّدت لدينا فكرة دراسة التغيرات الطارئة عليه خاصة في الأبعاد البنيوية والمعيارية المكونة له- هي ما أمكن حصره في الآتي:

- مجتمع محافظ في عموميته لا يزال متمسكا بهويته العربية الإسلامية ولا يرى فيها تعارضا مع مشروعه النهضوي.
- لا تزال البنيات التقليدية قوية مثل الدين والعادات والتقاليد والقبيلة وتتدخل في تنميط وعي الأفراد.
- فاعلية القوانين والمؤسسات وهي نتاج علمية النهضة التي ترسخت طيلة 6 عقود
- تصميم القيادة على تنفيذ مشاريعها التنموية وفق وتيرة مدروسة تشارك فيها كل الأطراف المكونة للمجتمع العماني بما في ذلك المراكز البحثية وكل الجهات التي تعنى بالبحث العلمي.
- ارتفاع مستوى التنمية البشرية أدى إلى تحسن جودة الحياة في المجتمع العماني والذي من مظاهره ارتفاع نسبة خريجي الجامعات مما يعني مطالب التشغيل.
- حرص الدولة على تشجيع القطاع الخاص لما له من أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني وتقديم حوافز للاستثمار والانتصاب للحساب الخاص.
- تعويل العمانيين على العمالة الوافدة في مختلف القطاعات ولو بدرجات متباينة، ومثل هذا الأمر مهم في قراءة المعايير السائدة التي لاتزال تشكل تصورات العمانيين.

بناء على ما تقدم وأخذا بعين الاعتبار تلكم الخاصيات التي تميز المجتمع العماني فإنه من الأهمية بمكان أن نهتم بالتحولات المعيارية والبنيوية في المجتمع العماني ومعرفة مكوناتها ومدى آثارها في تشكيل الفعل والتصور والفكر والسلوك مع ربطها بفهم الشباب للمستقبل. فالشباب العماني الباحث عن العمل في عموميته لا يزال يتمثل الشغل في كونه الحصول على وظيفة في القطاع العام ويرى أن الدولة هي المسؤولة عن ذلك. في حين أن واقع سوق الشغل في سلطنة عمان غني بموارد الشغل التي توفر مردودا ماديا أفضل من الوظيفة ولكنها حكرا على الوافدين باعتبار نفور العمانيين منها وهنا يبرز دور البنيات والمعايير السائدة في المجتمع العماني التي خلقت هذا النمط من الوعي، بل قل من التفكير. وهو في الحقيقة بحاجة إلى مراجعة وتعديل ولقد تنبهت رؤية عمان 2040 إلى ذلك من خلال تأكيدها على خلق اقتصاد متنوع يعاضد مجهودات القطاع العام من أجل الدفع بالحركية الاقتصادية التي من فوائدها خلق فرص الشغل.

فمثل هذه المعطيات وغيرها أمكن حصرها في سؤال مركزي: **ما هو أثر التحولات المعيارية والبنيوية في المجتمع العُماني على عملية التنمية منذ مرحلة النهضة وإلى غاية اليوم؟** ويعد إشراك الشباب العماني في تحقيق رؤية عمان 2040 مطلبا أساسيا لكونهم شريكا أساسيا وفاعلا في تحقيق كافة المراحل وذلك إدراكا لأهمية مشاركتهم في تحقيق الرؤية ووضع بصمتهم في كل مرحلة.

للشباب العماني دور أساسي في دفع عجلة النمو والتطور في السلطنة في جميع المجالات الحياتية بناءً على ذلك فقد نصت الأوامر السامية بتخصيص يوم 26 من أكتوبر من كل عام يوما للشباب العماني تقديرا وامتنانا لجهودهم وتحفيزاً لهم نحو التقدم لمستقبل مزدهر. منذ بداية انشاء الرؤية المستقبلية 2040 كان الشباب شريكا أساسي ومهم في جميع المراحل وهذا يدل على اهمية مشاركتهم في تحقيق الرؤية الموضوعة

ويتجلى دور الشباب في الرؤية من خلال أهمية تطوير مهاراتهم وخبراتهم لما فيه الخير للوطن، العمل الى جانب الحكومة والقطاع الخاص، المشاركة بالأفكار الخلاّقة للمشاريع الوطنية التي تُسهم في اعلاء شأن الوطن اقتصاديًا واجتماعيًا، وتمثيل السلطنة التمثيل الأمثل في جميع المحافل، تحمّل المسؤوليات الموكلة إليهم وغيرها الكثير.

يتمتع الشباب العماني بقدرة هائلة في مجال ريادة الأعمال. كما أن التشجيع على ريادة الأعمال تعد سمة أساسية في الكثير من الدول المتقدمة مما حقق لها ارتفاع هائل في اقتصادها الوطني. ولا شك أن هناك اهتماما حكوميا واضحا في هذا المجال حيث قامت السلطنة بتفعيل دور الشباب واعدادهم لسوق العمل عن طريق برامج ريادية والذي كان له دور فعال في تحفيز الشباب للدخول في مجال ريادة الاعمال، أيضا المساهمة في القروض الميسرة من خلال صندوق الرفد، إنشاء الشركات الطلابية وتوصيل مفهوم ريادة الأعمال إلى طلاب الجامعات والكليات. كما أعطت المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنويع الاقتصاد العماني. ويحظى رواد الأعمال في عمان باهتمام متزايد لاسيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل، وذلك لأن 43% من السكان تتراوح أعمارهم من 15 سنة أو أقل، مما يجعل الحكومة بحاجة إلى الاستفادة من المواهب والإمكانيات من هؤلاء الشباب ومنحهم الفرص والدعم الذي يستحقونه. وذُكرت ريادة الأعمال في الرؤية الاستراتيجية 2040 بشكل غير مباشر حيث أن الرؤية ركزت بشكل واضح على جانب القطاع الخاص ويدل على ذلك الركيزة الثالثة من المحور الأول حيث تسعى السلطنة إلى تأهيل الشباب وتنمية قدراتهم، كما ذكر في المحور الثاني في الركيزة الأولى أن السلطنة تسعى إلى تنويع الاقتصاد العماني لضمان استمرار النمو الاقتصادي في المستقبل، وهذا دليل على أنها تسعى إلى توظيف ريادة الأعمال كعامل أساسي في القطاع الخاص والذي سيؤثر ايجاباً على دخل الدولة. كما أن الطلب على النفط في المستقبل كمصدر رئيسي للطاقة سيكون منخفضًا بالتالي نحن بحاجة الى اللجوء الى مصادر دخل أخرى كمجال ريادة الاعمال. أيضا ريادة الاعمال تزرع في نفوس افرادها عدة صفات منها القيادة والمبادرة والابداع.

هنا تبرز جدية مشروعنا البحثي الذي يحاول أن يعالج أحد أبرز الموضوعات المطروحة في المجتمع العماني والتي تتصل بمشاغل الشباب في تأمين مستقبله والحصول على شغل، وذلك في اعتقادنا لن يكون إلى بدراسة البنيات والمعايير السائدة في المجتمع وذلك وفق إشكالية رئيسية: **ماهي مظاهر العلاقة بين تصورات الشباب العُماني خريج الجامعات للمستقبل وبين طبيعة البنيات والمعايير السائدة في المجتمع؟**

ومثل هذه الإشكالية المركزية التي تبحث في ثالوث الشباب والبنيات والمعايير والشغل، أمكن معالجتها من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي طبيعة البنيات والمعايير التي تميز المجتمع العُماني؟
2. فيم تتجلى آثار هذه البنيات والمعايير على تنميط تصورات الشباب خاصة في عملية تمثلهم للشغل؟
3. ماهي أبرز الفرص التشغيلية المتوفرة في المجتمع والتي يفترض أن يشغلها المواطنون العمانيون؟
4. كيف يمكن تغيير توجهات الشباب العماني وجعله متقبلا لبعض المهن؟

- **المراجعة الأدبية أو مراجع البحث**

عديدة هي الدراسات التي تناولت مسألة التغير الاجتماعي بصفة عامة، والتي منها التحولات البنيوية

والمعيارية وأثر ذلك على الأفراد والجماعات ومنها تصورات الشباب وعلاقته بالشغل. وفيما يلي بعض مضامين هذه الدراسات:

- **(مجموعة مؤلفين، 2016):** أشار الباحثين في لقاء الدورة الأولى لمنتدى دراسات الجزيرة العربية الذي عقد في المدة بين 6-8 ديسمبر 2014 في الدوحة وتحت عنوان: "دول مجلس التعاون: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية" لتناول التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون سواء في بيئة خارجية مهددة او التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، الذي نا عاد في مقدور حكومات هذه الدول التحكم بها. انقسم الكتاب الى عدة اقسام، القسم الأول تناول "الواقع السكاني في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهوية الدولة والمجتمع" تضمن ست فصول تناولت إشكالية النمو الديموغرافي في دول الخليج العربي بواقعها الحالي وافاقها المستقبلية، كما ناقش المتغيرات الثقافية في المجتمعات العربية وهوية الدولة في المنطقة، مع وجود العمالة الوافدة والحاجة الى الدراسة الابعاد السوسيوثقافية في تحليل المشكلات الناتجة عن هذه الظاهرة والخلل في التركيبة السكانية الى جانب الخلل في التركيب المهني لهذه القوى. وتناول الجزء الأخير من القسم الأول هوية الدول الخليجية، والعلاقة بين الاقتصاد السياسي والعقد الاجتماعي والهوية مع بنية الدول الخليجية، وبعض التحديات المتداخلة في سياق تحليلي، والحديث عن حدوث عن "خيبات بنيوية" تمثل الارباك في خيارات النهج الإصلاحي التراكمي السلمي. ولتحقيق الهدف تم تطبيق المنهج الوصفي النقدي التفسيري المستند على التشخيص الثقافي الحضاري. تناولت الدراسة التحدي الاجتماعي ذي الطبيعة الاقتصادية وهي ريعية الاقتصاد الخليجي. كما تناول القسم الثالث إشكاليات الإصلاح والتنمية المستدامة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما جاءت بعض الدراسات منبه لبعض التحديات والتحولات كتلك المرتبطة في التحول في التقانة والروابط المعقدة بالعالم الخارجي، الى جانب الوضع السياسي الداخلي والإصلاحات الاقتصادية ومحدودية القدرات الفردية.

- **(رمضان، ريم. 2012):** عمدت الى تحليل متغيرات السلوك العقلاني، ونظرية السلوك المخطط، وهما حسب الباحث، الأكثر استخداما في الدراسات التي تجري عن ريادة الاعمال. طبقت على عينة عددها 406 من طلبة جامعة دمشق وبعض الجامعات الخاصة، وتوصلت الى النتائج التالية، وهي ان نسبة الطلاب الذين يفضلون العمل لحسابهم الخاص أكبر من الذين يفضلون العمل لدى غيرهم سواء كان قطاعا عاما ام خاصا. كما ظهر تأثير لمتغير موقف الطالب من العمل الريادي في نيته للبدء بمشروع ريادي ووجود تأثير للأهل والأصدقاء في نية الطالب، ووجود تأثير لمتغير الفعالية الذاتية. وخلافا للعديد من الدراسات التي أجريت في الثقافات الغربية، فان وجود تأثير للمعايير الاجتماعية في نية الطالب تعد الاختلاف الأساسي بين الدراسات في الثقافتين. ففي حين تتفق نتائج الدراسات بالنسبة للثقافتين في المتغيرات الأخرى، مما يدل على وجود تشابه في المتغيرات العلمية، الا ان الاختلاف واضح فيما يتعلق بالمتغيرات الثقافية.

- **يرى (محمد، فوزي، 2016):** في دراسته (مشكلات الشباب.. أزمة هوية وثقافة) ان فئة الشباب تمثل المرآة التي ينعكس بها وعليها كل المتغيرات والمستجدات بالمجتمع، والتي قد تتشكل في أوضاع صحية إيجابية أو علي العكس من ذلك من أوضاع مرضية سلبية، فالشباب وما يتجسد لديه وبه يمثل النبض الحقيقي لمجريات الأوضاع وطبيعة الأمور بالمجتمع الذي تعيش به تلك الفئة. أن الشباب يمثل رأس مال المجتمع ومصدر قوته وعزته من خلال ما يمتلكه من إمكانيات وطاقات وقدرات على التفاعل والاندماج

والمشاركة في قضايا المجتمع، وبما لهم من دور في عملية البناء والتغيير والتجديد، فهم أول الشرائح التي تنادي بإسقاط القيم التقليدية المعرقلة لنمو المجتمع وتقدمه واحلال قيم جديدة، هم مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع عامة (1). ونظرًا لما طرأ ويطرأ على مناحي الحياة اليومية للشباب من تغيرات ومستجدات بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تزداد وتيرتها تسارعا في العصر الحالي(2)، حيث أننا نعيش عصرًا تتضارب فيه القيم ويصعب فيه الإجماع على معايير سلوكية موحدة، ولاشك أن هذه التغيرات والمستجدات في أساليب الحياة يجعل من العسير الحديث عن وحدة الهوية وتماسكها، وهذا بدوره يولد حالات من الصراع داخل فئة الشباب بفعل تعدد الأنظمة الإدراكية وصعوبة التكيف معها، وبالتالي تنمو حالات من فقدان الاحساس بالانتماء للذات الحضارية يتولد عنها إحساس بالضياع والتفكك في مستوى العلاقة مع الذات تعمق من أزمة الهوية لدى الأجيال الشابة في مجتمعاتنا(3).

وقد طرح موضوع "مشكلات الشباب ... أزمة هوية ثقافية" من خلال تناول أربعة محاور رئيسة هي: مفاهيم لمتغيرات الإشكالية، والشباب ومشكلاته وأزمة الهوية الثقافية لدى الشباب، وأخيرا رؤى للعمل مع أزمة الهوية الثقافية.

- **تهدف دراسة (امبوسعيدي، زبانة واللواتية، غدير، 2022)** إلى التعرف على واقع ثقافة العمل لدى الشباب الباحثين عن عمل في المجتمع العُماني، والكشف عن درجة تقديرهم لذاتهم، ومعرفة قيمهم نحو العمل، ورصد علاقة أنظمة التعليم بثقافة العمل المتكونة لديهم. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون (Content Analysis Method)؛ وذلك من خلال تصميم صحيفة لتحليل جميع استجابات الباحثين عن عمل المسجلين في برنامج تقدر بفترته الثانية- الذي تنظِّمه شركة رؤية الشباب للخدمات والاستثمار بهدف تدريب الباحثين عن عمل وتأهيلهم - البالغ عددهم (813) باحثًا وباحثةً عن عمل. وقد تضمَّنت صحيفة التحليل تصنيفًا لكلٍّ من: البيانات الأساسية للمسجلين، نقاط القوة لدى الباحثين عن عمل للقبول في برنامج تقدر، نوع القطاع الذي يرغبون العمل فيه، اشتراطاتهم لشغل الوظيفة، مدى مناسبتهم للعمل الحر، وتوقعاتهم للمعايير التي يطلبها أصحاب العمل للتوظيف. وتوصَّلت الدراسة إلى النتائج الآتية: ارتفاع تقدير الشباب الباحثين عن عمل لذاتهم وإيمانهم بقدراتهم الشخصية ومهاراتهم، وتفضيلهم العمل في القطاع الخاص بنسبة تمثيل بلغت (51.7%) مقابل (39.9%) في القطاع الحكومي. أمَّا بخصوص شروط شغل الوظيفة، فقد تركَّزت استجاباتهم على صلة الوظيفة بالتخصص والمؤهل العلمي الحاصلين عليه، وتوفر بيئة عمل مناسبة، واهتمام الوظيفة بتطوير الموظف وتنمية مهاراته، وتميزها بمردودٍ اقتصاديٍّ جيدٍ وحوافز ماديةٍ. وفيما يخص أبرز المعايير التي يطلبها أصحاب العمل للتوظيف من وجهة نظرهم، فقد تمثلت في امتلاك الخبرة وشهادات التدريب بنسبة (51.4%)، كما أشار أغلبهم وبنسبة (73.1%) إلى مناسبة شخصيتهم للبدء في مشروعهم الخاص. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين أنظمة التعليم المُتَّبعة في المجتمع العُماني وثقافة العمل المتكونة لدى الشباب الباحثين عن عمل، حيث أسهمت أنظمة التعليم ومؤسساتها في إعلاء مكانة بعض المهن الوظيفية وبناء التفضيلات المهنية لدى الشباب الباحثين عن عمل نتيجة ربط نسبة شهادة الدبلوم العام بآلية الالتحاق بالتخصصات المهنية، كما أسهمت محدودية التخصصات المتاحة في مؤسسات التعليم العالي إلى تركُّز المخرجات في تخصصات الإدارة والمعاملات الإلكترونية والتخصصات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات؛ وهو ما أفضى إلى إعادة إنتاج مشكلة الباحثين عن عمل وتشابه المسار الوظيفي

للخريجين الجدد مع من سبقهم من الخريجين.

– تناول كتاب، **التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية: الهوية والقبيلة والتنمية**، مجموعة من الدراسات تناولت التحولات الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج، التي شهدت عمليات تحديث واسعة للبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الثلث الأخير من القرن العشرين. تطرق الباحثين الى الدولة والقبيلة حيث شهد النظام القبلي تحولا مهما بانتقاله الى نظام الدولة، وأصبح له دور جديد ومكانة بارزة على السلم الوظيفي للدولة، الى جانب ان النهضة التعليمية والاقتصادية دورا ملحوظا في رفع مكانة القبيلة من خلال استقطاب العائلات والقبائل من داخل منطقة الخليج العربية وخارجها. وعلى الرغم من هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ظل المجتمع الخليجي متمسكا بميراثه القبلي وقيمه وعاداته الاجتماعية التقليدية. وقد تمازجت العناصر التقليدية مع الحداثية في بنية المجتمع والدولة.

– أما كتاب **(عبدلي، سعيد الحسين، 2021)** فقد اختص بدراسة والذي اعتبر التغير الاجتماعي من أوكد المفاهيم في العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فهو بذلك من المداخل الرئيسية لدراسة المجتمع مهما كان موضوع الدراسة. فمنذ ابن خلدون وصولا إلى مرحلة التأسيس الثانية إبّان عصر الحداثة الأوروبية خاصة مع أوجست كونت ودوركايم، كان معطى التغير الاجتماعي مدار الاهتمام الرئيسي في الدراسات التي اختصت بدراسة المجتمع والقضايا المتصلة به.

ففي هذا الكتاب حاول المؤلف مراجعة وتقييم عملية التغير الاجتماعي وما اتصل به من مفاهيم أخرى مثل التغير الثقافي والتطور والحداثة والنهضة والتنمية. بل، ولنقل أيضا العلاقة بالآخر في إطار تشكيلة العلاقات الجدّ مستحدثة مثل العولمة والفوضى الخلاّقة والتبعية والشرق أوسط الجديد وإعادة تشكيل الخارطة العربية وكل ذلك سنورده في إطار مشاهد تعالج وتوضح ما تقدم بيانه

الكتاب محاولة للتعبير عن حيرة فكرية في ظل القسوة الكونية على المنطقة العربية الإسلامية الراكدة، في عالم سريع التحول، كثير الانجرار نحو العقلانية. سؤال طالما راودني منذ بداية عهدي بالسياسة: لماذا نحن العرب المسلمون ضعفاء، متخلفون؟ لأخلص فيما بعد أن حالنا يزداد بؤسا بسبب عدم استثمارنا في القوة.. هل هو خلل في القيادة أم في طبائع الأفراد؟ ..أم أن العائق الاستعماري هو السبب؟ رغم كل المحاولات الإصلاحية والتحديثية منذ مرحلة ما بعد الاستعمار المباشر ما زلنا متخلفين ضعفاء والعالم من حولنا ما ينفك يتبدّل نحو الأفضل.. نحو الأقوى

وقد خلص الكاتب في سياق اهتمامه بعملية التغير في المجتمعات العربية إلى اعتبار العطالة وبطيء العملية التنموية السمتان المميزتان لعالمنا العربي الإسلامي، وهي سمات آخذة في التعمق أمام غياب محاولات جدّية للبناء على نحو ما يقع في عدة بلدان أخرى، استطاعت أن تنتفض وتحقّق التنمية الشاملة، مما بوّأها أن تكون من عداد البلدان المتقدمة.

– **(الحاج وصوفي، 2022)** وضح الباحثان في دراستهما أن سلطنة عمان توجه الشباب نحو العمل في العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعد هذا القطاع أحد المفاتيح الرئيسية التي تعزز التنمية الاقتصادية وتدعم خطة التنويع الاقتصادي التي تتبناها السلطنة، وذلك من خلال التوسع والانتشار في هذه المؤسسات في مختلف محافظات السلطنة، ولا شك أن تطوير ودفع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي يلعب دورا كبيرا في الناتج القومي، ويمثل هذا القطاع أهمية كبيرة في ظل اكتساب الشباب العماني مهارات كبيرة عبر التعليم تؤهله للانخراط في سوق العمل والتعامل مع أحدث وسائل التكنولوجيا. حسب التقرير السنوي للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)، 2019، بلغ عدد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى (ريادة) حتى نهاية عام 2019 أكثر من 42.698 ألف مؤسسة. وفي نفس الوقت فقد بلغت عدد الأنشطة التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حتى نهاية 2019 م - 42 ألف مؤسسة-أكثر من 330 ألف نشاط، تتمركز أعلاها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بأكثر من 132 ألف نشاط، وأقلها في قطاع) الأسر المنتجة (بواقع 33 نشاط).

– **(الحاج، البوصافي، والهاشمية،2022)**، أشار الباحثون أن المراحل الأربعة التي تطور بها العمل الحر في سلطنة عمان على النحو التالي:

يمكن تتبع نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان في أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: بداية النشأة

جاء الاهتمام بتنمية المشاريع والاعمال التجارية والصناعية منذ بداية النهضة المباركة في عام 1970 بقيادة السلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه. ففي عام 1973 أنشئت غرفة تجارة وصناعة عمان، والتي تهدف إلى تنظيم المصالح التجارية وتنميتها والدفاع عنها وتمثيلها في مختلف المجالات. وفي عام 1974 تم إنشاء وزارة التجارة والصناعة بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم 40/ 74. وقد تم تحديد اختصاصات وزارة التجارة والصناعة في المرسوم السلطاني رقم 75/26 وجاء من ضمن اختصاصها تخطيط السياسات اللازمة للمحافظة على الحرف اليدوية التقليدية وتطوير الصناعات الصغيرة وتسويق منتجاتها بما يرفع دخول العاملين في هذا القطاع. وصدر مرسوم سلطاني رقم 1 /79 بشأن قانون تشجيع الصناعة لعام 1978. وبالرجوع الى تلك المراسيم السلطانية يتضح لنا أن سلطنة عمان منذ بداية النهضة اهتمت بقطاع التجارة والصناعة وسخرت لها القوانين والتشريعات وحددت لها الأدوار الواجب عملها، وأصبحت الجهة المسؤولة عن هذا القطاع الهام هي وزارة التجارة والصناعة، وعلى ذلك يمكن القول أن هذه المرحلة شكلت الغرس الأول لثقافة العمل الحر، لذا اطُلق عليها مرحلة البداية أو مرحلة النشأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثانية: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل عام 2007 البداية الفعلية لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع العماني، حيث تم إنشاء مديرية عامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة بموجب المرسوم السلطاني رقم 19 /2007، ونصت المادة الأولى على: " تنشأ بوزارة التجارة والصناعة مديرية عامة تسمى المديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، بالإضافة إلى دور وزارة التجارة والصناعة في قطاع التجارة والصناعة واهتمامها بالمشاريع والمؤسسات في تنمية الاقتصاد العماني. ويمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد صندوق لتدعيم تلك المشاريع؛ لذا اطُلق عليها مرحلة التأسيس في وجود التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثالثة: تحديد هوية (مجالات عمل) المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

جاءت قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عقدت بأوامر سامية من السلطان قابوس بن سعيد المعظم - طيب الله ثراه .بسيح الشامخات بولاية بهلاء بمحافظة الداخلية عام 2013م، لتحديد هوية ريادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثلت القرارات في أربعة مجالات هي:

أولا: ثقافة ريادة الاعمال

ثانيا: الدعم والفرص المتاحة

ثالثا: التشريعات والقوانين والإجراءات

رابعا: التمويل والاستثمار

وجاء المرسوم السلطاني رقم 6/ 2013 بإنشاء صندوق الرفد وإصدار نظامه، ويهدف الصندوق إلى تقديم القروض لمجموعة من الفئات وهي:

1. الأفراد المستفيدون من الضمان الاجتماعي
2. الباحثون عن عمل
3. المهنيون، والحرفيون
4. المرأة في القطاع الزراعي
5. وأخرى يحددها مجلس إدارة الصندوق.

وتم إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرسوم السلطاني رقم 36 / 2013. وحدد المرسوم أهم اختصاصات الهيئة في النهوض بهذا القطاع. يمكننا القول أن عام 2013 هي مرحلة تحديد هوية ريادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.

المرحلة الرابعة: مرحلة التتويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء المرسوم السلطاني رقم 107/ 2020 ليحدد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرعاية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق من خلال نقل تبعية الهيئة إلى مجلس الوزراء. وحدد المرسوم اختصاصات الهيئة، نذكر منها الآتي:

1- تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى.
3- العمل على تشجيع التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4- إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظات السلطنة.
5- إنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية.
6- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7- تخصيص نسبة من المشتريات والمناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8- تمويل رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9- وضع الآلية اللازمة لضمان التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اتضح من خلال عرض أبرز المواضيع والنقاط المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان حداثة هذا القطاع، إذ بدأ الاهتمام مع بداية النهضة في عام 1970، وأخذ فترة طويلة لإيجاد تأطير تنظيمي له ، ففي نهاية عام 2007م تم إنشاء مديرية خاصة تعنى بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتبع وزارة التجارة، إلا أن عام 2013 يعتبر نقلة نوعية في هذا القطاع، مع تنظيم ندوة سيح لشامخات، وإنشاء هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري توكل إليها مهمة تنظيم هذا القطاع، فمع إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" أصبحت المشروعات الصغيرة تعمل وفق إطار تنظيمي واضح، وتحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم بالرعاية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق في المرسوم رقم 107/ 2020.

- **مبررات الدراسة**

مثلما أسلفنا القول، تبرز مبررات مشروعنا البحثي في كونه يحاول أن يعالج أحد أبرز الموضوعات المطروحة في المجتمع العماني والتي تتصل بمشاغل الشباب في تأمين مستقبله والحصول على شغل. ومثل هذا الأمر في اعتقادنا لا يكون إلا من خلال دراسة المعطى البنيوي والقيمي لكونهما يتحكمان إلى حد بعيد في تصورات الشباب.

والمبرر الأهم من كل ذلك هو توضيح أهم العوائق التي تحول دون تقبل الشباب العماني لمعايير الشغل الجديدة مما يحولهم إلى طاقات مقبلة على الخلق والابداع وتحمل المسؤولية وخوض غمار العمل في مجالات ظلت لعقود طويلة حكرا على الوافدين.

- **الأهداف:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة طبيعة البنيات والمعايير السائدة في المجتمع العماني التي تتصل بعملية التشغيل.
- ابراز أهم العوامل المساهمة في تنميط تصورات الشباب العماني خريج الجامعات للمستقبل ومنه الحصول على شغل.
- الكشف عن أهم القطاعات التشغيلية الواعدة في المجتمع العُماني التي يمكن أن تمثل فرصا تشغيلية واعدة للشباب العُماني الباحث عن عمل إذا ما تخلى عن بعض القيم التقليدية.
- توضيح سياسات الدولة العمانية في التشغيل طيلة 6 عقود
- تبيان أثر التغيرات الداخلية والكونية في تغيير الدولة لسياساتها التقليدية والتوجه نحو تبني خيارات جديدة غالبا ما تصطدم بالقيم السائدة.

- **منهج البحث ووسائله:**

من أجل إتمام هذه الدراسة البحثية التي تتأسس على عمل ميداني معمق، نأمل أن تكون مفاصل منهجيتنا البحثية وفق الآتي:

سنعتمد المنهج الكمي وذلك باعتماد استمارة يتم بناء مفاصلها حسب الغايات البحثية التي نهتم بها والتي تتصل بمواقف الشباب العماني من المعايير السائدة في المجتمع العماني ومن البنيات المكونة له وأثرهما في تصوره للعمل. كما سنتوخى تحليل المضمون واعتماد تقنية المقابلة البؤرية التي ستساعدنا في معرفة مواقف الشباب الباحث عن عمل.

سنعتمد عينة ممثلة لمجتمع الأصل وهو عدد الذين تخرجوا أو من هم في السنوات الأخيرة من تخرجهم باعتبار أن هذه الشريحة من الطلاب منشغلة بالبحث عن عمل ولها عدة تصورات وأفكار حول المستقبل والتوظيف وأهم التحديات والحلول المطروحة والمتوقعة وكل هذا مهم في بحثنا. حيث سنسحب عينة عشوائية من مختلف الجامعات العُمانية ولا نقتصر فقط على العاصمة. وستتكون عينة الدراسة من الطلبة الذين أنهو دراستهم الجامعية.

- **أهمية البحث**

تبرز أهمية هذا البحث في كونه:

- يقدم قراءة علمية ثاقبة لصناع القرار في سلطنة عمان حول الشباب ومشاغله وخاصة الوقوف تصورات الشباب للمستقبل.

- يُبرز أهم المعايير السائدة في المجتمع العماني والتي تعيق عملية الحراك الاجتماعي أي في عدول الشباب العماني على العمل في بعض المجالات التي بقيت متروكة للوافدين.
- يكشف أهم المعايير والبنيات السائدة في المجتمع العماني التي من شأنها أن تساهم في بلورة مفهوم جديد للشغل
- يساعد صناع القرار على أهمية تعديل القيم السائدة في صفوف الشباب خاصة تلك المتصلة بالعمل.

- **قائمة المراجع:**

- الحاج، أمجد بن حسن بن عوض، وعثمان، عبد الرحمن صوفي. (2022). التحديات والحلول للتعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب في سلطنة عمان. مجلة العلوم الاجتماعية، مج50, عدد خاص، 113-145.
- الحاج، أمجد؛ البوصافي، ماجد؛ والهاشمية، أمل. (2022). احتياجات الشباب في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، 49(6) 447-463.
- امبوسعيدي، زيانة عبد الله، واللواتية، غدير علي. (2022) ثقافة العمل لدى الشباب الباحثين عن عمل في المجتمع العُماني: دراسة تحليليَّة لمضمون استجابات المسجِّلين في برنامج تقدر، مجلة شؤون اجتماعية.
- عبدلي، سعيد الحسين، (2006)، المدرسة والمستقبل في تصورات تلامذة بيئة ريفية، مذكرة ماجستير، تونس.
- عبدلي، سعيد الحسين، (2021)، التغير الاجتماعي في العالم العربي الإسلامي: تخلّف وعطالة، سلسلة دراسات اجتماعية واقتصادية، قسم الدراسات الاجتماعية، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، نُشر بدعم من منظمة هانس سيدل الألمانية، تونس.
- مجموعة مؤلفين. (2016). بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحديات الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط1 ، الدوحة
- محمد، فوزي. (2016). مشكلات الشباب... ازمة هوية ثقافية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، Article 5, Volume 3, Issue 3, April 2016, Page 95-134
- مجموعة مؤلفين، (2021) التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية: الهوية والقبيلة والتنمية. تحرير مروان قبلان، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- رمضان، ريم. (2012). تأثير موقف الطلاب من ريادة الاعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الثاني.

- **مراحل تنفيذ المشروع/ النتائج المتوقعة**

يفترض أن ينفذ المشروع وفق الآتي:

الفترة الأولى: من 1-10-2023 حتى 31-12-2023 (2 شهر)

- الاجتماع بالفريق البحثي وشرح الفكرة وخطة العمل وتوزيع المهام.
- القراءات النظرية
- التفكير في المشكلة والاهداف واعداد الاستمارة

الفترة الثانية: من 1-11-2023 حتى 30-01-2024 (2 أشهر)

- الاجتماع بأعضاء الفريق البحثي وعرض نتائج القراءات النظرية وعرض مراحل العمل الميداني وحصر الإشكالية بكل دقة وأهدافها وكذلك توضيح العينة
- البدء في العمل التطبيقي والزيارات الميدانية لمختلف جهات السلطنة وفق العينة التي سيتم ضبطها في هذه المرحلة
- في هذه المرحلة يتم توزيع فريق البحث على جهات من السلطنة من أجل المسح بالعينة

الفترة الثالثة: من 1-02-2024 حتى 30-10-2024 (8 أشهر)

- تحليل نتائج العمل الميداني وعملية التحرير
- تحير دراسات بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي بين الفريق البحثي
- تحرير كتاب من قبل الباحث الرئيس أو بالتعاون بين مختلف أعضاء الفريق

الفترة الرابعة: 01-11-2024 حتى 30-04-2025 (6 أشهر)

- نشر الأعمال
- عقد مؤتمرات وندوات
- محاضرات
- لقاءات إعلامية

الفترة الخامسة: 01-05-2025-30-12-2025 (6 أشهر)

مرحلة إتمام التحرير والمراجعة والطبع للكتاب

خطة نشر مخرجات البحث	
النشر العلمي: يرجى ذكر جميع أنواع المنشورات البحثية المتوقعة	
نوع النشر	**عدد المنشورات المتوقع**
ورقة علمية في مجلة	*2*
ورقة علمية في مؤتمر	*2*
فصل في كتاب	*1*
كتاب	*1*
أخرى (حدد)	*محاضرات، أعمال صحفية*
الملكية الفكرية (IP): يرجى ذكر جميع أنواع الملكية الفكرية المتوقعة للمشروع البحثي	
نوع الملكية الفكرية المتوقعة*	**الموضوع**
مثال: (براءات اختراع، حقوق نشر، عملية، آلة، تكوين مادة، مادة للصنع، أجهزة جديدة أو محسنة، مركبات كيمائية وغيرها)	*حقوق نشر*
تنظيم الفعاليات: يرجى ذكر جميع أنواع الفعاليات المتوقعة	
نوع الفعالية	**التاريخ/ السنة**
ورشة عمل	*يمكن تنظيم ورشات عمل منبثقة عن هذا البحث: ربيع 2025*
معرض	
مؤتمر	*يمكن المشاركة بنتائج الدراسة في ملتقيات دولية أو وطنية أو تنظيم ملتقى في سلطنة عمان على ضوء النتائج التي ستتوصل لها الدراسة: خريف 2025*
ندوة	*ربيع 2025*
أخرى (حدد)	
نشر مخرجات البحث للمجتمع: يرجى ذكر جميع أنواع الأحداث التي تم نشرها للمجتمع.	
نوع الفعالية	**التاريخ/ السنة**
وسائل الإعلام	*ربيع 2025 صيف 2025*
عرض مرئي	*ربيع 2025 صيف 2025*
أخرى (حدد)	

** الرجاء الاطلاع على سياسة الابتكار الخاصة بالجامعة.*

ملخص الموازنة

ملخص الموازنة المطلوبة (ر.ع)*				
	العام الأول	العام الثاني		المجموع
الأجهزة والمعدات				
المواد الاستهلاكية	100	100		**200**
تحليل ومعالجة البيانات/ العينات		200		**200**
استخدام التسهيلات الداخلية بالجامعة				
حضور المؤتمرات				
السفر الخارجي				
السفر والتنقل الداخلي	1000	1000		**2000**
التأمين				
مساعدو الباحث	2200	1400		**3600**
استشاريون				
زمالة ما بعد الدكتوراه				
منح دراسية – ماجستير				
منح دراسية – دكتوراه				
تكلفة النشر		700		**700**
نفقات أخرى	150	150		**300**
المجموع	**3450**	**3550**		**7000**

الرجاء الاطلاع على سقف الموازنة المحدد.

توزيع الوقت بين المشاركين في المشروع			
	العام الأول (الساعة/الأسبوع)	العام الثاني (الساعة/الأسبوع)	العام الثالث (الساعة/الأسبوع)
الباحث الرئيس	**8**	**8**	
الباحث الرئيس المناوب	**8**	**8**	
باحث مشارك	**8**	**8**	
باحث مشارك			
باحث مشارك			
فني			

تفاصيل تكلفة المشروع (ر.ع)

الأجهزة والمعدات	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع
شراء عدد 2 شاشة عرض				
شراء آلة طابعة				
المجموع				

المواد الاستهلاكية	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع
أوراق	10	10		
أحبار	60	60		
أقلام	30	30		
المجموع	**100**	**100**		**200**

تحليل ومعالجة البيانات/ العينات	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع
شراء برامج إحصائية		200		
المجموع				**200**

استخدام التسهيلات الداخلية بالجامعة	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع
المجموع				

المؤتمرات				
الجهة المقصودة	**العام الأول**	**العام الثاني**	**العام الثالث**	**المجموع**
	التكلفة التقريبية	**التكلفة التقريبية**	**التكلفة التقريبية**	
داخل سلطنة عمان *(يرجى بيان المكان وسبب الزيارة)*				
خارج سلطنة عمان *(يرجى بيان المكان وسبب الزيارة)*				
المجموع				

السفر الخارجي				
الجهة المقصودة/ هدف الزيارة	**العام الأول**	**العام الثاني**	**العام الثالث**	**المجموع**
	التكلفة التقريبية	**التكلفة التقريبية**	**التكلفة التقريبية**	
(يرجى بيان المكان وهدف الزيارة)				
المجموع				

السفر الداخلي والتنقلات				
الجهة المقصودة	**العام الأول**	**العام الثاني**	**العام الثالث**	**المجموع**
	التكلفة التقريبية	**التكلفة التقريبية**	**التكلفة التقريبية**	
محافظات السلطنة	1000	1000		
المجموع الكلي				**2000**

التأمين				
التأمين	**العام الأول**	**العام الثاني**	**العام الثالث**	**المجموع**
المجموع				

مساعدو الباحث					
عدد مساعدي الباحث	البلد	الوظيفة الحالية	مدة العقد	مواصفات العمل	التكاليف (ر.ع)
4	سلطنة عمان				
المجموع					3600

استشاريون					
الاسم	البلد	الوظيفة الحالية	مدة الزيارة	مواصفات العمل	التكاليف (ر.ع)
المجموع					

زمالة ما بعد الدكتوراه					
الاسم	البلد	الوظيفة الحالية	مدة العقد	مواصفات العمل	التكاليف (ر.ع)
المجموع					

منح دراسية – ماجستير				
عدد المنح	البلد	موضوع الدراسة	مدة الدراسة	التكاليف (ر.ع)
المجموع				

منح دراسية – دكتوراه				
عدد المنح	البلد	موضوع الدراسة	مدة الدراسة	التكاليف (ر.ع)

المجموع	

تكلفة النشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع
		700		
المجموع				**700**

نفقات أخرى	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع
	150	150		
المجموع	150	150		300
المجموع الكلي المقترح لموازنة المشروع البحثي				**7000**

الجهات المتعاونة في المشروع:

1. هل يتوقع أن تتم ترتيبات للتعاون مع جهة ما فيما يتعلق بالمشروع؟
2. اسم وعنوان الجهة أو المنظمة المتعاونة.

المؤسسة/المنظمة	العنوان

3. إسهامات الجهة المتعاونة

التفاصيل	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	المجموع (ر.ع)
المستهلكات				
استخدامات الأجهزة والتسهيلات				
إسهامات أخرى (تحديد)				
المجموع الكلي للإسهامات				

يرجى تقديم الترجمة الإنجليزية لملخص البحث:

PRINCIPAL INVESTIGATOR		
Name Said Elhussein Abdelli	SQU ID#	E-mail s.abdelli@squ.edu.om
Department/ Research Center	Position	Telephone 71715019
CO-PRINCIPAL INVESTIGATOR		
Family Name Alhaj	Amjad	amjadalhaj@squ.edu.om
Department/ Research Center Sociology and Social Work	Position Assistant professor	Telephone 98860007

CO-INVESTIGATORS (other investigators contributing significantly to the proposal)	
Name: Aliya Essaadi Department:	Name: Department:
Name: Department:	Name: Department:

SHORT TITLE

Structural and normative transformations in Omani society and their impact on young people's perceptions of obtaining work

KAY WORDS

Omani Youth, Work, Structural and Normative Transformations, Omani Society

SUMMARY

Omani society has witnessed a process of social change that affected all its structural, functional and normative components. It is a highly variable society, accepting profound transformations. It is the result of a young process of development compared to similar Arab experiences. This is because the Omani development path began in 1970 with the reformist leader Qaboos bin Saeed, may God have mercy on him. Since this date, the Omani society has witnessed a process of continuous transformation that affected its various components, and His Majesty Sultan Haitham bin Tariq, may God preserve and preserve him, stresses the interest in human development as one of the important elements in the comprehensive development process. Here we see that the involvement of Omani youth in the Oman 2040 plans strengthens their role, invests in their capabilities and encourages them, and they feel that the plans set are from them and for them, which makes them motivated initiators, doing their best. This is what calls for questioning, in principle, about the nature of these changes, their implications, the areas covered by the change, originality and modernity, the actors, and the question of development.

Herein lies the role of social sciences in reading society and researching its material, spiritual, intellectual and institutional components, i.e. according to the normative and structural dichotomy. Such a matter will help us draw a clear picture of Omani society after six decades of renaissance. This is because the development process requires a set of values and standards such as discipline, skill, enlargement of work, spirit of innovation, honesty, sincerity, honesty, tolerance, openness, acceptance of difference, cooperation and other criteria that we will reveal in the body of the field research.

Accordingly, it was possible to limit these data and others to a central question: What is the impact of the normative and structural transformations in the Omani society on the development process since the renaissance stage until today? This is done by focusing on the concerns of young

people in obtaining a job. Such a matter will require us to conduct a field study in which we rely mainly on the quantitative method and distribute a questionnaire to the selected sample of students on the verge of graduation or those who have completed their studies. We support this by reading the content of all documents related to the topic and conducting focus interviews. The study is supposed to come out with a number of recommendations related to directing operational policies and incentives that can be adopted in order to push young people to change their perceptions of some professions that are supposed to be a guarantee for their future and the achievement of their social mobility.

التوقيعات

إقرار الباحث الرئيس

يقر الباحث الرئيس أن المقترح البحثي وما يحتويه من جهود وأفكار علمية أصيل ومن إعداده وأن المعلومات الواردة أعلاه صحيحة.

الاسم: سعيد الحسين عبدلي التوقيع: سعيد الحسين عبدلي التاريخ: 2023-06-10

اعتماد رئيس القسم/ مدير المركز

الاسم: التوقيع: التاريخ:

اعتماد العميد/ نائب الرئيس للدارسات العليا والبحث العلمي

الاسم: التوقيع: التاريخ: